الأمم المتحدة S/PV.5848

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٤٨**

الاثنين، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٢/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد شركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

عدم الانتشار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-25747 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية يطلبان فيها دعوتهما إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلَين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد خزاعي (إيران) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ماتوسيك (ألمانيا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2008/141، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/116، التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين، مؤرختين في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يشهد المجتمع الدولي مرة أخرى أن مصداقية مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يجري الانحدار بها بسهولة إلى مجرد أداة للسياسة الوطنية لبضع دول فحسب. وها هو المجلس يُدفع ثانية للقيام بعمل غير قانوني ضد أمة أبية حازمة لمجرد أنها تدافع عن حقوقها القانونية الثابتة، على النحو الوارد في الصكوك الدولية. والعمل الذي يُقدم عليه بعض أعضاء مجلس الأمن اليوم ضد برنامج إيران النووي السلمي، إلى جانب الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد في الماضي، لا يستوفي أدنى معايير الشرعية والقانونية وذلك للأسباب التالية.

أولا، إن رفع برنامج إيران النووي السلمي إلى مجلس الأمن انتهاك للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فإيران لم تنتهك ولذلك، لم تكن غير ممتثلة، لاتفاقها المتعلق بالضمانات الشاملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووقعت إيران على البروتوكول الإضافي في عام ٢٠٠٣، وبدأت تنفيذه طوعا. واستمر ذلك لعامين ونصف. ولذلك، ما لم تكن ملزمة بتنفيذ أحكامه قبل عام ٢٠٠٣. وقبل بلدنا القانون المعدل ٣,١ للترتيبات الفرعية في عام ٢٠٠٣، ولم يكن ملزما بتنفيذه قبل هذا التاريخ. وبالتالي، كانت إيران ملزمة فقط وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة، بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل تغذية المنشآت بالمواد النووية بـ ١٨٠ يوما. وأبلغنا الوكالة عن منشأة تحويل اليورانيوم بدعوة المدير العام للوكالة للزيارة في عام ٢٠٠٠ – أي قبل ٤ أعوام من عمل المنشأة في عام

٢٠٠٤ وقبل أربعة أعوام من التاريخ الذي كان من المفترض أن تبدأ فيه إيران العمل بموجب هذا الإجراء.

ثانيا، برنامج إيران النووي كان ولا يزال وسيبقى سلميا وهو لا يمثل بأي حال من الأحوال تهديدا للأمن والسلم الدوليين ومن ثم فهو لا يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. وثمة أدلة دامغة وحجج قوية تشهد بالطبيعة السلمية الخالصة لبرنامج إيران النووي. وفي ذلك الصدد، أود أن استرعي انتباهكم إلى النقاط الثلاث التالية.

الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي أكده كل تقرير صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك، آخرها الذي يشدد بجلاء على

> ”أن الوكالة استطاعت أن تتحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها في إيران. وإيران وفرت للوكالة إمكانية الوصول لكل المواد النووية المصرح عنها كما قدمت تقارير التقارير المطلوبة عن حصر المواد النووية“.

وآخر مثال على ذلك، أن تقرير الوكالة المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ يشهد بوضوح على الطابع السلمي الصرف للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، سواء في الماضي أو في الحاضر، ويشكل كذلك سندا قويا وقاطعا لموقف بلدي الراسخ بأن الادعاءات التي أثارها عدد قليل من الدول ضد البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية ليس لها أي أساس من الصحة. وفي خطة العمل المتفق عليها بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، تم التأكيد أيضا على أن

> ”الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكنت من التحقق من عدم تحويل المواد النووية المصرح بها في منشآت التخصيب في إيران، ولذلك توصلت الوكالة إلى أن تلك المواد لا تزال تستخدم لأغراض سلمية“(*GOV/2007/48*، المرفق، رابعا، الفقرة ٤).

إن إيران، من منطلق أيديولوجي واستراتيجي، ترفض رفضا قاطعا تطوير الأسلحة النووية وتخزينها واستخدامها، وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتمت إعادة تأكيد هذا الموقف الأساسي من جانب كل مسؤول إيراني رفيع المستوى في مناسبات عديدة. وشدد المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية بقوة على ذلك الموقف من قبل عن طريق إصدار فتوى دينية شرعية – وأعاد تأكيد هذا الموقف المبدئي مرة أخرى خلال آخر زيارة قام بها السيد البرادعي إلى طهران. كما أن رئيس جمهورية إيران الإسلامية أكد مرارا وتكرارا أن برنامج إيران النووي كان وسيبقى برنامجا سلميا بحتا، وأن إيران بلد رائد في مجال الجهود الدولية الرامية إلى رفض الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وأكد المدير العام للوكالة في بياناته المختلفة أن ”الوكالة ليست لديها أي أدلة أو بيانات تشير إلى أن إيران تحاول تطوير أسلحة نووية“. كما قال ”ليس هناك دليل على أن القصد من تخصيب إيران لليورانيوم هو برنامج نووي عسكري“. وفي أعقاب تقرير تقديرات وكالة الاستخبارات القومية التابعة للولايات المتحدة، التي تراجعت عن العديد من مزاعمها السابقة التي لا أساس لها ضد برنامج إيران النووي، شدد المدير العام للوكالة أن إيران قد بُرّئت ساحتها في قولها إنها لم تعمل على برنامج للأسلحة“.

ثالثا، وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات مجلس الأمن، غير مبررة لأن الذريعة الأساسية التي فرض على المجلس بموجبها النظر في برنامج إيران النووي السلمي – أي المسائل العالقة – تم الآن حلها والانتهاء منها. وسبق لمقدمي قرار اليوم أن زعموا بأن برنامج إيران النووي السلمي ينبغي أن

يعالجه مجلس الأمن بسبب القضايا العالقة التي لم تجد بعد طريقها إلى الحل. ولم تترك إيران بابا في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا طرقته، ولتفنيد الذريعة التي لا أساس لها وإن كانت رنانة، فقد وافقت على العمل مع الوكالة بشأن وضع برنامج عمل لمعالجة المسائل العالقة وحلها. وفي ذلك الصدد، تم التفاوض حول نص ''التفاهمات بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن طرائق حل المسائل العالقة''، وتم التوصل إليه، في آخر المطاف، في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وكان التوصل إلى برنامج العمل، الذي وصفه المدير العام للوكالة بأنه خطوة هامة إلى الأمام، منعطفا أساسيا في تعاوننا مع الوكالة. وحاول مقدمو قرار اليوم أنفسهم، أولا، وعلى نحو يدعو للسخرية، حجب أهمية المبادرة. وعندما فشلوا في ذلك، لم يدخروا جهدا في إثارة كل أنواع المشاكل لعرقلة النجاح في تنفيذها. وأخيرا وليس آخرا، سعوا إلى تسييس التوجه إلى أقصى حد ممكن. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى البيانات التي أدلى بها مسؤولو الوكالة، الذين اشتكوا، عن حق، من ''أن الولايات المتحدة تشن حملة مقصودة لإعاقة التقارب بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية''.

وواصلت تلك القلة من البلدان سعيها لتنفيذ خطتها ذات الدوافع السياسية بغض النظر عن تعاون إيران مع الوكالة وتقريرها عن هذا التعاون. وبالفعل، فإن جهودها التي لا داعي لها لممارسة الضغط على الوكالة ومسؤوليها والتأثير على تقاريرها، كلها أمور معروفة جيدا ولا تحتاج إلى أي تفصيل.

وعلى الرغم من جميع هذه السياسات والممارسات السلبية من جانب تلك البلدان، عقدنا العزم على تنفيذ خطة العمل بإخلاص وجدية. وقامت إيران بمعالجة بعض المسائل العالقة وحلها، حتى في الوقت الذي كانت المفاوضات بشأن فحوى خطط العمل لا تزال مستمرة. وعلى سبيل المثال، وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وقبل الانتهاء من وضع خطة العمل بوقت طويل، ذكرت الوكالة في ما يتعلق بمسألة البلوتونيوم أن ''التقييمات التي أجرتها إيران في وقت سابق تتماشى مع استنتاجات الوكالة، وأن هذا الأمر قد حُلّ إذن''. وعلاوة على ذلك، أكد تقرير الوكالة، الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، على حل معظم المسائل العالقة.

وأخيرا، فإن آخر تقرير للوكالة، عمم في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلن بصورة واضحة عن حل جميع المسائل العالقة وإغلاق ملفاتها، وشدد في فقرته ٥٣، على أن ''الوكالة استطاعت أن تخلص إلى أن الأجوبة التي وفرتها إيران، وفقا لخطة العمل، تتماشى مع استنتاجاتها'' و ''لم تعد تعتبر تلك القضايا عالقة''. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن حل جميع المسائل العالقة في الملاحظات التي أدلى بها بعد صدور التقرير وقال، ''لقد نجحنا في توضيح جميع ما تبقى من المسائل العالقة، بما في ذلك أهم المسائل، وهي نطاق وطبيعة برنامج إيران المتعلق بالتخصيب''.

وبينما كنا نقدر أننا سنحتاج إلى ما لا يقل عن ١٨ شهرا لتنفيذ خطة العمل، فقد تسنى تنفيذها في أقل من ستة أشهر بفضل تعاون إيران التام والثابت مع الوكالة.

والجدير بالذكر أنه، استنادا إلى الاتفاق الأولي مع الوكالة، لم يكن يفترض فينا أن نتناول سوى المسائل العالقة في الماضي. غير أن جمهورية إيران الإسلامية، تعبيرا عن حسن نيتها، واتساقا مع تعاونها القوي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظرت في المسائل الحالية أيضا. ونتيجة لذلك، جرى التفاوض بشأن وثيقتين قانونيتين هامتين – ''وثيقة نهج

الضمانات'' و ''الوثائق المرفقة الخاصة بالمنشأة'' المعنية بمحطة تخصيب الوقود في ناتانز – وتم الانتهاء من وضعهما وبدأ نفاذهما، أخيرا، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وعليه، فإن تنفيذ هاتين الوثيقتين وفر الضمانات الضرورية للتحقق من أنشطة التخصيب في إيران، حاليا ومستقبلا.

وجمهورية إيران الإسلامية، بعد أن حلت المسائل العالقة ذات الصلة بأنشطتها السابقة، من جهة، وقامت بجميع أنشطتها الراهنة، من جهة أخرى، بما في ذلك التخصيب، تحت المراقبة التامة والمستمرة للوكالة، واستنادا إلى نظامها الأساسي، وإلى معاهدة عدم الانتشار، والاتفاق المعني بالضمانات الشاملة، فإنها تكون قد أزالت كل ما يسمى بالشواغل أو أوجه الغموض في ما يتعلق بأنشطتها النووية السلمية، في الماضي والحاضر.

والآن، وقد نُفّذت خطة العمل بالكامل، وتم حل جميع المسائل العالقة، ليس هناك أي مبرر للاستمرار في ترديد المزاعم المضللة ذات الدوافع السياسية بشأن ''عدم ثقة'' قلة البلدان، بلدان عددها بالكاد أربعة من بين ١٩٢ دولة عضو في الأمم المتحدة، لكنها تدعي دوما وبخبث أنها تتكلم باسم المجتمع الدولي أو العالم بأسره.

وقد قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إن ''حل جميع مسائل التحقق العالقة ... يقطع شوطا طويلا صوب بناء ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي في الماضي''.

وفي الحقيقة، إن من لا يريدون السماح للوكالة بالاضطلاع بواجباتها التقنية، لم يدخروا جهدا من أجل تقويض الزخم الذي أوجده التوصل إلى وضع خطة عمل وتنفيذها، ولجأوا بشكل منهجي ودون كلل، إلى شن حملة من المزاعم الكاذبة، والدعاية، والتخويف، والضغط، تستهدف الوكالة ومديرها العام، وبعض أعضاء مجلس الأمن، وخطة العمل. وقد جعلت هذه الحملة الشعواء والمغرضة مسؤولا كبيرا في الوكالة يشدد على أن ''كل المعلومات الاستخباراتية تقريبا التي وصلتنا، منذ عام ٢٠٠٢، [من الولايات المتحدة] ثبت أنها خاطئة''. وتشكل مسألة الدراسات المزعومة مثالا لحملة الافتراء والتضليل تلك.

وبينما لم يشكل ذلك الادعاء الذي لا أساس له – أي الدراسة المزعومة – مسألة عالقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدأت حملة دعائية جيدة التنظيم ومخطط لها على نحو مسبق حتى قبل صدور آخر تقرير للوكالة، بغية حجب الإنجاز الكبير الذي حققته إيران في تعاونها مع الوكالة في حل المسائل العالقة.

وكما تم التشديد على ذلك في خطة العمل، ''أعادت إيران التأكيد على أنها تعتبر الدراسات المزعومة ... سياسية الدافع ولا أساس لها ...''، [ولكن]، كدليل على حسن نيتها وتعاونها مع الوكالة، [ذكرت أنها] بعد تلقيها جميع الوثائق ذات الصلة، فإنها ستستعرض تقييمها وتطلع الوكالة عليه''.

إن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما آخر تقرير لها، إلى جانب بيانات مسؤولي الوكالة، تشير بوضوح إلى أن الدولة الإيرانية ملتزمة بواجباتها الدولية، وتسعى، في الوقت ذاته، وعلى نحو متسق، إلى الحصول على حقوقها القانونية وممارستها.

وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي صدر مؤخرا، يؤكد بوضوح أن تعاون إيران مع الوكالة تجاوز نطاق التزاماتها المترتبة على المعاهدة بشكل كبير، وأنه كان تعاونا استباقيا.

ويشير التقرير في الفقرة ٥٥ إلى أن:

''الوكالة قد حصلت مؤخرا من إيران على معلومات إضافية مماثلة لتلك التي قدمتها إيران من

قبل عملا بالبروتوكول الإضافي، فضلا عن معلومات مستكملة عن التصميم. وبناء على ذلك أصبح علم الوكالة بالبرنامج النووي المعلن الحالي لإيران أكثر وضوحا''.

وأكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى على تعاون إيران القوي مع الوكالة، وفي ملاحظاته عقب إصدار التقرير، قائلا إن

''إيران قد أتاحت لنا، في الأشهر القلائل الأخيرة، فرصا للقيام بزيارات لأماكن عديدة مكنتنا من الحصول على صورة أوضح للبرنامج الحالي لإيران''.

وأكدت الوكالة أيضا، في تقريرها الأخير، في عدة مواضيع منها الفقرات ١١ و ١٨ و ٢٤ و ٣٤ و ٥٣، على أن الاستنتاج القائل بأن ''بيانات إيران متسقة مع المعلومات الأخرى المتاحة للوكالة'' أو ''أنها ليست غير متسقة مع النتائج التي خلصت إليها''.

ولا شك في أن التنفيذ التام لخطة العمل، ومن ثم حل المسائل المعلقة وإقفال ملفاتها قد قضى على أبسط الذرائع والدعاءات التي أحيل على أساسها البرنامج النووي السلمي لإيران إلى مجلس الأمن. ولم يكن لإقحام مجلس الأمن ولا للإجراءات التي اتخذها في هذا الصدد أي مبرر، وكان هذا أيضا شيئا غير مثمر لم يفض إلا إلى الإضرار بموثوقية الوكالة.

وينبغي أن تعالج الوكالة وحدها دون غيرها البرنامج النووي السلمي لإيران. وأود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى نقطة كبيرة الأهمية مؤداها، وفقا لما ورد في الفقرة الأخيرة من خطة العمل،

''إن الوكالة وإيران اتفقتا على أنه سيجري، بعد تنفيذ خطة العمل المذكورة آنفا والطرائق المتفق عليها لحل المسائل المعلقة، تنفيذ الضمانات في إيران على نحو منتظم''.

ولهذا فإن النظر في البرنامج النووي السلمي لإيران لا يدخل بأي حال من الأحوال في اختصاص مجلس الأمن. والواقع، استنادا إلى تقارير الوكالة، ونتيجة لتعاون إيران وإقفال ملفات المسائل المعلقة، فإنه ليس فقط لم يعد هناك أي سبب أو ظل من الشرعية لاتخاذ المجلس لأي إجراء جديد، ولكن أصبح أيضا من الجلي الواضح عدم مشروعية الإجراءات السابقة التي اتخذها المجلس.

لقد ذُكر الكثير عن التعليق. ولا يمكن لإيران أن تقبل، ولن تقبل، أي طلب يكون غير سليم قانونا وقسريا من الناحية السياسية. ويفيدنا التاريخ أنه لا يمكن لأي قدر من الضغط، والتخويف، والتهديد أن يرغم امتنا على التخلي عن حقوقها الأساسية والقانونية. ونحن لم نحاول قط أن نفرض إرادتنا على الآخرين؛ وبالمثل لن نسمح للآخرين بأن يفرضوا علينا مطالبهم غير العادلة. ولا نرى أن النداء الذي يطالب بالتعليق شيء مشروع، وذلك لجملة أسباب منها ما يلي:

أولا، أكدنا مرارا أنه ليس لدى أي حكومة الرغبة ولا السلطة لتعليق ممارسة الحقوق القانونية لأمتها. وستكون مطالبة أي أمة بأن تفعل ذلك غير سليمة سياسيا وخاطئة قانونا.

ثانيا، لا يرد في النظام الأساسي للوكالة، ولا في ضمانات معاهدة عدم الانتشار، ولا حتى في البروتوكول الإضافي أي نص على حظر أو تقييد عمليات التخصيب وإعادة التجهيز. ولا يوجد في الوثائق المذكورة أي حد على مستوى التخصيب.

ثالثا، في جميع قرارات مجلس محافظي الوكالة كان التعليق يعتبر غير ملزم قانونا، وطوعيا، وتدبيرا لبناء الثقة.

رابعا، كان التعليق قائما طيلة ما يزيد على عامين. وأكدت الوكالة مرارا في كل تقرير، دون استثناء، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦ على أن إيران علقت تماما ما اتفقت على تعليقه. واتضح في تلك الفترة أن من يصرون على التعليق كانوا يرمون في واقع الحال إلى إطالته، وإدامته في نهاية المطاف، وبالتالي إلى منع الأمة الإيرانية من ممارسة حقوقها المشروعة.

خامسا، إن محاولة جعل التعليق إلزاميا عن طريق مجلس الأمن كانت، منذ البداية، ضد المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومعاهدة عدم الانتشار، وقرارات مجلس الوكالة. وقرارات مجلس الأمن التي جعلت التعليق إلزاميا تنتهك أيضا الموقف المعلن عنه للغالبية العظمى من المجتمع الدولي.

سادسا، لا شك في أنه بعد حل المسائل المعلقة والإعلان المتكرر للوكالة بعدم وجود تحويل في الأنشطة النووية لإيران، وبعد وضع الأنشطة النووية لإيران تحت المراقبة الكاملة والمستمرة للوكالة، لم تعد هناك أي ذريعة للطلب غير القانوني بالتعليق.

سابعا، يشكل قرار مجلس الأمن بإرغام إيران على تعليق برنامجها النووي السلمي أيضا انتهاكا صارخا للمادة ٢٥ من الميثاق. وفي حين أن الدول الأعضاء وافقت، عملا بالمادة المذكورة، على قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقا للميثاق، لا يمكن أن يرغم مجلس الأمن البلدان على الخضوع إما لقراراته المتخذة بنية سيئة، أو لمطالبه التي تتنافى والمقاصد والمبادئ الأساسية للميثاق.

ثامنا، نحتاج إلى تخصيب اليورانيوم لتوفير الوقود لعشرات المفاعلات النووية التي نبنيها أو نخطط لبنائها من أجل تلبية احتياجات بلدنا المتعاظمة من الطاقة. ولم يكن هناك قط، ولن يكون هناك قط، أي ضمان بأنه سيتم تلبية احتياجاتنا من الوقود على نحو تام من مصادر خارجية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد أي وثيقة يمكن أن تكون صكا دوليا ملزما قانونا لضمان توفير الإمدادات النووية بغية ضمان الوقود اللازم لوحدات الطاقة النووية.

إن مجلس الأمن اليوم يوشك على اتخاذ قرار غير عادل وغير رشيد بشأن البرنامج النووي السلمي لإيران. وسيصدر التاريخ، حكمه في نهاية المطاف على تصرف المجلس. وأود، حتى مع تجاهل إجراءات المجلس غير المنصفة تجاه إيران اليوم، وبصفتي ممثلا لعضو مؤسس في هذه المنظمة، أن أعرب عن عميق قلقنا وانزعاجنا إزاء الطريق الذي اختاره مجلس الأمن ولا يزال يسير فيه. وكلنا نعلم أن الأمم المتحدة يتوقع منها أن تكون مؤسسة لعلاج المشاكل الدولية والدفاع عن حقوق الدول الأعضاء فيها في هذا العالم الآخذ في التضاؤل. وينبغي أن يكون مجلس الأمن في جوهره مجلسا للأمن بمعنى الكلمة – هيئة تناط بها مهمة هامة وهي صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون مكانا مأمونا وآمنا لا تكون فيه حقوق الأمم موضع انتهاك وإنما موضع احترام تام. هل يمكن للمرء أن يدعي أن المجلس أدى واجبه الكبير بحسن نية وعلى النحو الذي يقتضيه الميثاق؟ والرد ليس بالإيجاب بكل تأكيد. ومن المؤكد أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة تشعر بقلق شديد حيال سلوك المجلس، الذي أدى بشكل واسع إلى تقويض نزاهته ومصداقيته.

والسؤال الذي يتعين التفكير مليا فيه هو: كيف ستتذكر الدول سلوك هذا الجهاز الهام؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا عجز المجلس، بعد كل الجرائم التي ارتكبها النظام الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، والتي صدمت العالم بأسره ووصفها المجتمع الدولي، في جملة أمور، بأنها تطهير عرقي وإبادة جماعية وجرائم حرب، عن اتخاذ أي تدابير فعالة لوقف ارتكاب تلك الجرائم؟ ولماذا فشل المجلس

في إصدار مجرد بيان صحفي و لم يتمكن حتى بالأقوال من معالجة مسألة المعاناة الفلسطينية بالنظر إلى الفظائع التي ترتكبها إسرائيل يوميا في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في غزة، وأدت إلى قتل وجرح مئات الفلسطينيين الأبرياء في الأسابيع الماضية؟ ولا شك أن العجز السابق لمجلس الأمن وصمته في ما يتعلق بالجرائم المروعة للنظام الإسرائيلي أسفرا عن المحرقة الحالية التي يرتكبها النظام الصهيوني في قطاع غزة.

إن شعب إيران لن ينسى أبدا عجز مجلس الأمن في ما يتعلق بهجوم صدام حسين على إيران في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وهو الغزو الذي أسفر عن شن حرب على إيران استمرت ثماني سنوات، مع معاناة وخسائر يعجز عنها الوصف لدولتنا. وذلك العمل العدواني لم يستدع قلق نفس الأعضاء الدائمين في المجلس الذين سعوا لاتخاذ القرار ضد إيران اليوم، و لم يعتبروا ذلك العمل العدواني تهديدا للسلام والأمن الدوليين. و لم يهتم مجلس الأمن، ولعدة أعوام، بالتصدي لاستخدام الديكتاتور العراقي السابق للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الإيرانيين والأفراد العسكريين فضلا عن الأكراد العراقيين، وخاصة في حلبجة، وهي الأسلحة الكيميائية التي قدمها لصدام حسين بعض مقدمي ومؤيدي مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. ولا يمكن لأي قدر من التوضيح أن يصف العواقب الوخيمة للسلوك غير المقبول لمجلس الأمن.

وفي الواقع، فإن تلك ليست الأمثلة الوحيدة لكون أن المجلس، بسبب عيوبه المتأصلة وهيكله وآليته للتصويت، عاجز عن الاضطلاع بمسؤولياته. ولذلك، فإن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترى أنه لا بد من إصلاح هذا المجلس.

واليوم، فإن مصداقية المجلس ستتضرر بشكل إضافي بسبب الدوافع السياسية لقلة من البلدان، وهي الدوافع السياسية التي منعت المجلس من الإصغاء لحكم هيئة تقنية تابعة للأمم المتحدة هي، تحديدا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع أن الوكالة تعترف بوضوح بأن برنامج إيران النووي سلمي. وتقوم بعض البلدان وبشكل متعمد بتقويض أعمال تلك الوكالة، التي تشكل جزءا من الأمم المتحدة. وبالتالي، يبدو أن مجلس الأمن لا يولي أي قيمة حتى للمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ولا عجب أن مجلس الأمن، الذي يتعدى مرارا وتكرارا على ولايات وسلطات الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، لا يمكن الثقة بأنه سيحترم آراء وأحكام الوكالات الأخرى للأمم المتحدة.

إن سلوك المجلس في تقويض مصداقية الوكالة ونزاهتها لن يخدم سوى مصالح الذين يفضلون أن يتجاهلوا الوكالة، مثل النظام الإسرائيلي، الذي بحيازته لمئات الرؤوس الحربية النووية، يمثل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. كما أنه سيخدم مصالح الذين لم يرغبوا أبدا في إنشاء وكالة قوية ومستقلة ونزيهة.

وتلك مسألة خطيرة حقا. ألم يحن الوقت للمجلس لكي يحترم حكم مؤسسة تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، أو يحترم الحقوق المشروعة لدولة عظيمة ذات تاريخ طويل من الحضارة والتعايش السلمي مع الدول الأخرى؟ وذلك الحق يعترف به القانون الدولي، وممارسته لا تشكل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين.

إن ما تسعى إليه جمهورية إيران الإسلامية هو ممارسة حقوقها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا أكثر من ذلك.

فهل ذلك طلب غير مشروع؟ وهل من العدالة معاقبة دولة تتصرف وفقا للقواعد والنظم؟

وأخيرا، فإن أمن العالم في المستقبل يتوقف على كيفية عمل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، بطريقة عادلة ونزيهة.

وفي الواقع، فإن الناس في جميع أرجاء العالم فقدوا الآن ثقتهم بمجلس الأمن وينظرون إلى إجراءات المجلس بوصفها نتائج للضغط السياسي الذي تمارسه قلة من تحقيقا لجداول أعمالها الخاصة. وتلك مسألة ملحة، لا بد للمجلس أن يعالجها بغية استعادة مصداقيته.

وبالنظر إلى جميع تلك الحقائق والوقائع، يطرح السؤال المشروع التالي: هل ما زال يمكن أن يعرَّف مجلس بأنه ''مجلس للأمن''؟ وهل يمكن أن يعتبر جهازا عادلا ونزيها وموثوقا به للأمم المتحدة؟ وأترك ذلك الحكم للأعضاء الموقرين في الأمم المتحدة ولكل المنصفين في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذي يرغبون في أخذ الكلمة قبل التصويت.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن جنوب أفريقيا تشعر بالأسف لأن مقدمي مشروع القرار أصروا على نفس النص الموضوعي الذي قدموه قبل إصدار أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذلك، يبدو أن القرار لا يأخذ بعين الاعتبار على نحو كاف التقدم المحرز على أساس خطة العمل المتفق عليها بين الوكالة وإيران.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن اعتماد مشروع القرار الجديد، الذي يفرض المزيد من الجزاءات العقابية، لا يمكن إرجاؤه ريثما تتاح فرصة كاملة لمجلس محافظي الوكالة للنظر في المسألة ولمراعاة التحديث الشفوي للمدير العام للوكالة. وذلك يعطي المجتمع الدولي الانطباع بأن أعمال التحقق والتقدم الهام الذي أحرزته الوكالة يكاد يكون غير ذي صلة بالموضوع بالنسبة لمقدمي مشروع القرار هذا.

وقد أبلغنا بأن الأساس المنطقي لعرض مسألة إيران على مجلس الأمن كان في المقام الأول توطيد قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز سلطتها، غير أن مشروع القرار الحالي لا يعكس ما يحصل في الوكالة بشكل دقيق. وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الآثار المترتبة على هذه الحالة بالنسبة لمصداقية مجلس الأمن، والسبب الوحيد الذي سنصوت من أجله لصالح القرار هو الحفاظ على القرارات السابقة للمجلس التي لم تنفذها إيران تنفيذا كاملا.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الدولية الوحيدة التي يمكنها أن تتحقق وأن توفر الضمانات اللازمة بالنسبة للطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. لذلك، من المؤسف أن يعطي مجلس الأمن الانطباع بأنه في هذه العجلة الكبيرة من أمره لاتخاذ قرار بشأن سلسلة من الجزاءات العقابية الإضافية لدرجة أنه لا يرغب حتى في النظر في التقدم الكبير الذي يتم إحرازه من خلال الوكالة لتزويد المجتمع الدولي بمعلومات وقائعية هامة عن تنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران.

والتقرير الذي أعده المدير العام للوكالة الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ يبين بوضوح أن جميع المسائل العالقة في مجال الضمانات، والمدرجة أيضا في خطة العمل بين الوكالة وإيران، قد تم توضيحها بفضل التعاون بين إيران والوكالة. ولم تعثر الوكالة حتى الآن على أي دليل على أن هناك تضليلا، وجميع المواد تم حصرها. علاوة على ذلك، تم الآن أيضا توضيح تلك القضايا التي أثارت في الأساس قلقا

بالغا مما أدى إلى المطالبة بتدابير لبناء الثقة، بما في ذلك تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم.

وعلى أساس الحالة الفعلية القائمة أمامنا، يتعين علينا أيضا أن ندرك أنه منذ اتخاذ القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) في آذار/مارس من العام الماضي، والذي أيدته جنوب أفريقيا، تغيرت الحالة بشكل أكبر عقب إصدار التقييم الاستخباراتي الوطني للولايات المتحدة، والذي خلص إلى عدم وجود برنامج للأسلحة النووية في إيران حاليا. ويبدو هذا التقييم الاستخباراتي متسقا مع استنتاجات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن.

وبقدر ما تم الآن توضيح جميع المسائل العالقة كان ينبغي أن يكون هناك زيادة في الثقة بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. ومن المهم أن يُسمح لعملية التحقق بأن تمضي قدما في مسارها الحالي. كذلك وبالنظر إلى سياق الادعاءات الأخيرة بوجود أنشطة للتسلح، فإن الحاجة إلى معلومات مستمرة ووقائعية وموثوق بها عن الأنشطة النووية الحالية لإيران، والتي تقوم على أساس زيادة قدرة وصول الوكالة إليها والتعاون مع الوكالة، يمكن القول بأنها أمر أكثر أهمية.

ومن المهم ألا نعرض أية مكاسب قد تحققت للخطر. بل ينبغي لنا أن نسعى إلى البناء على التقدم المحرز من خلال أعمال التحقق المنهجية والمستمرة للوكالة. وسيساعد ذلك على إثبات الوقائع وتشجيع المفاوضات بين الأطراف المعنية بغية تخفيف حدة التوتر والتصعيد المتزايد. ونظرا لقلة الثقة التي كانت قائمة من قبل يجب أن نمضي قدما بشكل مسؤول ومتوازن لأننا نتعامل مع مسألة حساسة للغاية ويمكن أن تفضي إلى آثار خطيرة في منطقة متفجرة.

وبوصف جنوب أفريقيا بلدا يلتزم التزاما صارما بإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل وبعدم الانتشار، فهي لا ترغب في رؤية إيران حائزة لأسلحة نووية أو حرمان أية دولة موقعة على معاهدة عدم الانتشار من الاستفادة من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية مع وجود ضمانات مناسبة. وكذلك لا تريد جنوب أفريقيا أن ترى حربا تندلع بسبب البرنامج النووي في إيران.

ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أن يصبح تعليق أنشطة التخصيب هدفا في حد ذاته. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المجلس أن يطمئن إيران إلى أن الدعوة إلى التعليق ليست ستارا لأي تعليق أو إنهاء أبديين. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم أيضا إنهاء الجزاءات حالما تُعالج الوكالة القضايا المتبقية.

وكنا نفضل ألا يتضمن القرار البند المثير للخلاف الذي يسمح بعمليات تفتيش لبعض السفن والطائرات الإيرانية، حتى ولو كان خاضعا لقيود صارمة جدا، لأن هذا من شأنه أن يشعل المواجهة وأن يزيد من تهديد السلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، فإن القيود المفروضة على السلع ذات الاستخدام المزدوج وعلى القروض والائتمانات يجب ألا يُسمح لها بأن تكون ذات أثر سلبي على السكان المدنيين في إيران. وأعضاء مجلس الأمن الذين سيصوتون لصالح القرار الحالي، بما في ذلك جنوب أفريقيا، عليهم التزام خاص تجاه الشعب الإيراني ويجب أن يمارسوا أكبر قدر من التدقيق والإشراف على تنفيذ الجزاءات لضمان عدم الوصول إلى عواقب غير مقصودة وأن يظل التركيز على البرنامج النووي حصريا.

وبينما قررنا التصويت لصالح هذا القرار، يتحتم علينا أن نعمل بشكل إبداعي لترع فتيل المواجهة حتى نسمح باستئناف المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام وسلمي لهذه المسألة.

وأخيرا، تود جنوب أفريقيا أن تعيد التأكيد على المبدأ القائل بأنه حالما يتم التأكد من الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، سوف تتمتع إيران بحقوقها وتتحمل مسؤولياتها شأنها شأن أي عضو في معاهدة عدم الانتشار.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): تولي ليبيا أهمية كبيرة لمسألة عدم الانتشار، وهي المسألة التي نحن بصددها اليوم. وكما تعلمون جميعا، بادرت ليبيا بمحض إرادتها بالتخلص من جميع المعدات والبرامج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، اقتناعا منها بأن الضمان الوحيد لعدم استخدام هذه الأسلحة هو القضاء التام عليها.

وفي هذا الصدد، أيدنا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وأيدنا جميع القرارات الصادرة في هذا الخصوص، ومنها قرار المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ١٨/٦٢ لعام ٢٠٠٧.

إن التعامل مع مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح يجب أن يكون شاملا وغير انتقائي، فعلى جميع الدول دون استثناء أن تُخضع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نأسف لأن مجلس الأمن لم يول الاهتمام الكافي لمسألة السلاح النووي الإسرائيلي، رغم أن الإسرائيليين يرفضون الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتهم لنظام الضمانات التابع للوكالة. بل أكثر من ذلك، فقد أعلنوا عن حيازتهم للأسلحة النووية في استخفاف كامل بالنداءات الدولية المتكررة وما يمكن أن يجلبه هذا السلوك من كوارث على المنطقة والعالم، خاصة وأن سلوك النظام الإسرائيلي والمذابح التي يرتكبها حاليا في الأراضي الفلسطينية تؤكد أنه نظام إرهابي غير مسؤول وقد يقدم على أي شيء دون مراعاة للقانون الدولي والأخلاق.

ترى ليبيا أن من الأهمية بمكان أن تكون معالجة المجلس لهذه المسألة معالجة شاملة تهدف إلى إقناع جميع دول المنطقة بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأن ذلك من شأنه أن يعطي مشروعية أكبر لما يمكن أن يتخذه المجلس من إجراءات. أما المعالجة الانتقائية، فإنها تفتح المجال للتساؤل عن الأهداف الحقيقية لهذا المجلس.

إن حرصنا على عدم انتشار الأسلحة النووية يجب ألا يُنسينا الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والحصول عليها وتطوير تقنياتها. لقد أظهر التقرير الأخير لمدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ أن تقدما جوهريا قد تحقق في ملف إيران النووي وتم حلّ معظم المسائل العالقة؛ وأن برنامج إيران النووي المُعلن أصبح أكثر وضوحا. وكان يحدونا الأمل أن تؤخذ هذه التطورات الإيجابية في الاعتبار، وأن يستمر النهج التفاوضي والاتصالات الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حلّ جميع المسائل موضع الخلاف، وأن نتمكن من تعزيز موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الهيئة المختصة بهذه المسألة.

ومن جانبنا، فقد اختلفنا مع بعض أعضاء المجلس بشأن جدوى اعتماد المجلس لقرار جديد لتشديد الجزاءات على إيران وما إذا كان ذلك سيساعد على التوصل إلى حل أو يؤدي إلى تأزم الموقف. ومن ثم، فقد طلبنا أن يعكس القرار فحوى تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير، وأن يعالج القرار مسألة البرنامج النووي الإيراني في إطار شواغل منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة.

بالنظر إلى أن مقدمي مشروع القرار قد أخذوا بعض شواغلنا وشواغل نتشاطرها مع أعضاء آخرين في الاعتبار، وأن غالبية أعضاء المجلس يعتقدون أن من المفيد إصدار مثل هذا القرار رغم أننا نختلف معهم في التقييم، فقد قررنا الانضمام إلى إجماع المجلس والموافقة على القرار حرصا منا على وحدة المجلس.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): إن فييت نام بصفتها دولة طرفا مسؤولا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تولي أهمية كبيرة لكل الدعائم الثلاث الرئيسية للمعاهدة: عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واحترام حقوق جميع الأطراف في تطوير وبحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وسعي كل طرف إلى المفاوضات بشأن التدابير المتعلقة بوضع حد لسباق التسلح وبترع السلاح النووي. ونحن نعتبر أن تطبيق الأطراف لكامل واجباتها المترتبة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمتعها الكامل بالفوائد التي تجلبها المعاهدة سيسهم بصورة فعالة في صون الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأطراف في المعاهدة.

وإذ تأخذ فييت نام بعين الاعتبار الأهمية التي توليها لهذه الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد تابعت عن كثب مسألة إيران النووية وباهتمام كبير في أن تراها تُحل سلميا عن طريق الحوار. ورحبت فييت نام ودعمت دائما الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى الدول ومجموعات الدول المهتمة بالتوصل إلى ذلك الهدف. وما برحت فييت نام تؤكد في المنتديات الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المفاوضات الثنائية مع الدول الأخرى، موقفها الآنف الذكر، وتسهم في تعزيز الحوار الدولي والتعاون الراميين إلى حل المسائل العالقة في هذا المجال.

وشاركت فييت نام بهمة في العملية التفاوضية بشأن نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2008/141، وبناء على العناصر الأساسية لمشروع القرار، فقد اقترحت بعض التغييرات التي مفادها: أنه يتعين أن يكون هناك مزيد من الإقرار بصورة إيجابية بتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل إيران والوكالة؛ وأن يُظهر القرار بصورة أنسب سلطة الوكالة ودورها بوصفها الهيئة التي أوكلت إليها مهمة حل مسائل عدم الانتشار في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وأن يُحترم حق الدول في القيام بالأنشطة التجارية الدولية الطبيعية؛ وأنه يجب أن يكون تنفيذ الدول لأحكام مشروع القرار متماشيا مع التشريعات المحلية لتلك الدول ووفقا للقانون الدولي، ولا سيما قانون البحار والاتفاقات المتعلقة بالملاحة الجوية المدنية الدولية.

وبإدخال هذه التغييرات التي اقترحها إلى جانبنا أعضاء آخرون في المجلس، وفي ضوء الحقائق التالية – أن مشروع القرار والبيان الذي سيصدره وزراء خارجية الصين، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة يدعوان إلى حل تفاوضي دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية؛ وأن تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ ولئن كان يقرّ بتعاون إيران مع الوكالة، فإنه يشير إلى أنه يتعين على إيران تلبية طلبات مجلس الأمن والوكالة؛ وأن نطاق التنفيذ المتوخى في مشروع القرار هو أساسا نفس النطاق الوارد في القرارات السابقة، أي القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) اللذين اتخذهما المجلس بتوافق الآراء – ستصوت فييت نام مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2008/141.

ونحن إذ قررنا التصويت مؤيدين مشروع القرار، فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن تهيئة الظروف المواتية لحل سلمي للمسألة النووية الإيرانية، بما في ذلك وضع حد

للسياسات العدائية تجاه إيران، وكفالة مصالح إيران الأمنية المشروعة واحترام حقها في الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما نرى أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وانضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيكونان خطوتين إيجابيتين في هذا الاتجاه.

ختاما، وبينما كنا نشيد بالتقدم الجديد بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا نود أن نرى جهودا إيجابية تضاهي جهود إيران في الفترة المقبلة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مقدمي مشروع القرار المعروض علينا اليوم على جهودهم للتشاور مع الدول الأعضاء في المجلس بشأنه. وقبل أن أستمر، اسمحوا لي أن أكرر تأكيد موقف إندونيسيا المبدئي فيما يتعلق بالمسألة المعروضة على المجلس.

أولا، تؤكد إندونيسيا على ضرورة إيجاد حل سلمي لأي مسألة متصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية. ثانيا، إن أي حل يجب أن يسترشد بالحاجة لحماية سلامة الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ولا سيما معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي تستند بشكل أساسي على ثلاث دعائم، وهي عدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ونزع السلاح النووي. وأخيرا، إن جهود دولة ما لممارسة حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية، تتاخم في حقيقة الأمر، حدود مجال الانتشار. وفي هذا الشأن، فإن إندونيسيا تثق تماما بمصداقية واستقلال وكفاءة المنظمة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها السلطة الوحيدة المخولة للتحقق من ضمانات الالتزامات الخاصة بكل دولة عضو.

ولتحديد المسار الصحيح لاتخاذ إجراء بشأن المسألة قيد المناقشة، فإن إندونيسيا تسترشد بالمعلومات الهامة المتضمنة في التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، والذي كشف عن عدد من الاستنتاجات الأساسية.

وتقدر إندونيسيا جهود إيران لإظهار مزيد من التعاون، وفي نفس الوقت، مزيد من الشفافية مع الوكالة. وبالتالي، تمكنت الوكالة من الاستمرار في التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها في إيران. وفضلا عن ذلك، أكد التقرير على معرفة الوكالة بأن برنامج إيران النووي المعلن حاليا قد أصبح أكثر وضوحا بسبب تقديم إيران معلومات مماثلة للمعلومات المقدمة وفقا للبروتوكول الإضافي. وبالإضافة إلى ذلك مكنت إيران الوكالة من الوصول إلى المواد النووية المعلنة، وزودتها بتقارير مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمواد والأنشطة النووية المعلنة.

لقد درسنا بعناية التقرير ومشروع القرار المعروضين على المجلس اليوم. وفيما يتعلق بالمسائل المتبقية، فإننا نلاحظ أن الوكالة اعتبرت أن كل المسائل المتبقية المتضمنة في برنامج العمل قد تمت تسويتها، باستثناء مسألة واحدة. وأكد التقرير أن إيران، خلافا لقرارات مجلس الأمن، لم توقف التخصيب المتعلق بالأنشطة، وفضلا عن ذلك، بدأت بتطوير جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي وواصلت بناء المفاعل (IR-40) وتشغيل مصنع إنتاج المياه الثقيلة. وفيما يتعلق بالمسألة المتبقية – المتعلقة بادعاءات بشأن دراسات التسليح – فإن التقرير أكد أيضا أن الوكالة لا تستطيع حتى الآن تحديد الطابع الكامل لبرنامج إيران النووي. وبالتالي، يقول التقرير ضمنا إن بعض المطالب المحددة المنصوص عليها في القرارين ١٧٧٣ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) لم تتم تلبيتها حتى الآن. ولكن من المهم أن نلاحظ أن تقدما ملحوظا قد تحقق في تسوية المسائل

المتبقية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب هذين القرارين.

وقد حرصنا على التأكد من وجود أوجه تآزر وتكامل بين تقرير الوكالة وجهودها من جهة، ونص وروح مشروع القرار من جهة أخرى. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ طابع المعايرة الجيد للتقرير – الذي يقر بالتقدم الهام الذي تحقق في التعاون مع الوكالة، بالإضافة إلى حقائق عدم امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن. وهو يقدم وصفا جيدا للتعقيد في المسألة وصورتها المختلطة. وكنا نتوقع أن يعكس مشروع القرار هذه الديناميكية المعقدة والاستنتاجات المختلطة، وألا يستسلم للوصف المتمادي في أحادية البعد للوضع الذي وصلنا إليه اليوم.

ونلاحظ أن الجزاءات الإضافية المنصوص عليها في مشروع القرار الحالي وصفت بأنها تدريجية، وتستهدف مجالات عدم الانتشار ويمكن الرجوع عنها، وأن المجلس سيعلق تنفيذها إن قلصت إيران جميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك الأبحاث والتطوير، وفقا لتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولكن إندونيسيا ما زالت غير مقتنعة بجدوى اعتماد جزاءات إضافية في هذا المنعطف. وبصفة أساسية، نحن غير مقتنعين بأن الجزاءات الإضافية – مهما كانت تدريجية وقابلة للرجوع عنها – ستحقق تقدما نحو تسوية مسألة برنامج إيران النووي؛ أم أنها، بدلا من ذلك، ستفضي إلى آثار سلبية محتملة في الوقت الذي يتم فيه إحراز تقدم؟ ونتساءل إن كان المزيد من الجزاءات هو النهج الحكيم الأمثل. وعلينا أن نسأل إن كان فرض جزاءات إضافية هو مسار العمل الأمثل لبناء الثقة وإيجاد التعاون بين جميع الأطراف المعنية. وفي اعتقادنا أن عدم الثقة في صميم المشكلة. ويتعين علينا أن نتجنب المزيد من ذلك.

إننا نتوقع أن تواصل إيران التعاون بنشاط مع الوكالة من أجل بناء الثقة بشأن نطاق وطابع برنامجها النووي. وذلك التطور ليس عديم الصلة بالمداولات التي نجريها اليوم. ففي النهاية، أحيل ملف إيران إلى المجلس من أجل تشجيع ذلك البلد على تسوية مسائل التحقق المتبقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولاستعادة ثقة المجتمع الدولي ببرنامجه النووي.

إن تعليق الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب أداة. هو وسيلة من أجل غاية. وهو كما نفهمه ليس غاية بحد ذاته، وغير منفصل عن التطورات في تعاون إيران مع الوكالة. وخطة العمل بين إيران والوكالة تمثل برنامجا لاستعادة ثقة المجتمع الدولي. وأي انقطاع في عملية بناء الثقة تلك لن ينجم عنه سوى التهديد بهدر المكاسب الهامة التي تحققت.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضمن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في التطوير والبحث والإنتاج والاستخدام للطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تمييز ووفقا للمعاهدة. ومع ذلك، فإننا غالبا ما نجد أنفسنا داخل حلقة مفرغة، حيث لا توجد ضمانة للدول غير النووية فيما يتعلق بأمن إمدادات التكنولوجيا والمواد النووية للأغراض السلمية. وهي تظل عرضة للشكوك إزاء محاولاتها لممارسة حقها.

ومن أجل وضع حد لهذه الحلقة المفرغة، لا بد لنا جميعا من المضي قدما بطريقة ابتكارية وبناءة أكثر. ويتعين علينا إحياء وتجديد المبادرة لوضع ترتيبات متعددة الأطراف، تكون جزءا لا يتجزأ من معاهدة عدم الانتشار، بغية ضمان الأمن في إمدادات التكنولوجيا النووية والمواد النووية، بما في ذلك اليورانيوم العالي التخصيب. وتلك الترتيبات ستوفر الثقة، وكذلك التأكيدات لإيران، وستضع حدا في النهاية للشكوك القائمة، مما سيزيل أي سبب لدى أي كان لأن

تساوره الشكوك بشأن الطابع السلمي لعملية التخصيب الحالية في إيران.

إن إندونيسيا، بوصفها دولة طرفا وفيا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى أنه ينبغي دائما السعي إلى إقامة الدعائم الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة وغير تمييزية. وقد أعربنا باستمرار عن وجهة نظرنا بأنه لا ينبغي لنا، أن نؤكد على الالتزام بعدم الانتشار من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل أيضا أن نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتثال الكامل للالتزامات بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي لم يحرز بشأنها أي تقدم يذكر حتى الآن.

إننا ندرك أن القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) ينص على إمكانية اتخاذ تدابير مناسبة إضافية في حال عدم امتثال إيران. ولكن لا يوجد أي شيء تلقائي في تلك التدابير. وستكون هناك حاجة لقرارات أخرى، ولذلك نحن نجري مداولات اليوم. وفوق كل شيء، من الأهمية بمكان التسليم بأن الظروف السائدة اليوم تختلف عن تلك التي كانت سائدة عشية اعتماد القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). فالأهداف الاستراتيجية للقرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) يجري تحقيقها. وإيران تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا المنعطف، لا تمثل الجزاءات الإضافية المسار الأمثل.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات والأسباب، ستمتنع إندونيسيا عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه (S/2008/141). وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

إندونيسيا

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا، لم يعترض أحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتلاوة نص البيان الذي اتفق عليه وزراء خارجية روسيا وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بتأييد من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي. ونص البيان كما يلي:

”اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اليوم، القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، الذي يعبر عن الشواغل الخطيرة التي ما زالت تساور المجتمع الدولي إزاء مخاطر الانتشار المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

وهذه هي المرة الثالثة التي يوجه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رسالة قوية إلى إيران بشأن الإصرار الدولي باعتماد قرار يفضي بفرض جزاءات بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على برنامج إيران النووي. ونندد باستمرار إيران في عدم الامتثال لمتطلبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما من خلال توسيع نطاق أنشطتها المتصلة بالتخصيب. ونحيط علما بما أُحرز من تقدم في تنفيذ خطة العمل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، والشواغل الخطيرة للوكالة إزاء ''الدراسات المزعومة''، التي تكتسي أهمية حاسمة لتقييم البعد العسكري الذي يمكن أن ينطوي عليه برنامج إيران النووي. وندعو إيران إلى الوفاء بمطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تعليق أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة.

''ونظل ملتزمين بالتوصل، على نحو مبكر، إلى حل متفاوض عليه للمسألة النووية الإيرانية، ونعيد تأكيد التزامنا بإتباع نهج ذي مسارين. ونؤكد مجددا الاقتراحات التي قدمناها لإيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ونحن على استعداد لزيادة تطويرها. وستتيح اقتراحاتنا فرصا هامة لتحقيق منافع سياسية وأمنية واقتصادية لإيران والمنطقة. ونحث إيران على اغتنام هذه الفرصة للانخراط معنا جميعا من أجل التوصل إلى سبيل متفاوض عليه للمضي قدما. ونعيد تأكيد اعترافنا بحق إيران في تطوير، وإنتاج، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإجراء الأبحاث بشأنها، وفقا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونعيد التأكيد على أنه حالما تتم استعادة ثقة المجتمع الدولي بالطابع السلمي، على نحو حصري، لبرنامج إيران النووي، فإنه سيُعامل بالصورة ذاتها التي يُعامل بها برنامج أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم الانتشار. ونظل على استعداد للتفاوض بشأن ما سيتم وضعه من ترتيبات وطرائق وتوقيت، في المستقبل، في هذا الصدد، حالما تتهيأ الظروف الملائمة للمفاوضات.

''وسيتطلب هذا الأمر مزيدا من الجهود الدبلوماسية والنُهُج الإبداعية. ولذلك الغرض، طلبنا إلى الدكتور خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، أن يجتمع مع الدكتور سعيد جليلي، أمين المجلس الأعلى للأمن الوطني في إيران، وأن يتناول مصالح وشواغل الجانبين بصورة يمكن أن تهيئ على نحو تدريجي الظروف الملائمة للبدء بالمفاوضات''.

وبذلك أختتم تلاوة هذا البيان بالنيابة عن وزراء الخارجية الستة.

وأود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، أرحب بحضور الممثل الدائم لإيران. والعديد من المسائل التي أثارها في بيانه قابلة للتوضيح والجدال والتصويب، غير أن ذلك سيستغرق وقتا طويلا. واسمحوا لي أن أقتصر على النقاط التالية.

إن الحكومة البريطانية ترحب بالتأييد الواسع النطاق للغاية الذي حظي به قرار مجلس الأمن هذا. واتخاذ هذا القرار يوجه رسالة واضحة لإيران حكومة وشعبا. ويشدد، مرة أخرى، على أن المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء ما قد يكون لدى إيران من نية في استخدام برنامجها النووي لأغراض عسكرية. والمملكة المتحدة لا تثق بأن أغراض

برنامج إيران النووي سلمية على نحو حصري. بل على العكس، بالنسبة لنا، فليس لبرنامجها النووي أي معنى إذا لم يكن جزءا من خطة للقيام بتطوير قدرة للأسلحة النووية على الأقل.

ويشكل هذا القرار استجابة ضرورية لاستمرار إيران في عدم الامتثال لمتطلبات مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، ومفادها أنه، بينما نحاول بناء الثقة بنوايا إيران النووية، على إيران أن تعلق كل نشاط أو عمل يتصل بالتخصيب وإعادة المعالجة في جميع المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل، وعليها أن تحل جميع القضايا العالقة، وأن تنفذ البروتوكول الإضافي وتصادق عليه.

والتقدم الذي أحرزته إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يتعلق إلا بواحدة من تلك المسائل، ومن ثم فإنه تقدم جزئي. وإيران رفضت الإجابة على أصعب الأسئلة بشأن برنامجها السابق، أو تلبية طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمقابلة مسؤولين إيرانيين مذكورين بالاسم. كما أن إيران، كما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدلا من تعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب، قامت بتكثيف جهودها، بما في ذلك عن طريق محاولة تطوير جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي. وإجمالا، من الواضح أن إيران لم تمتثل لالتزاماتها القانونية بموجب القرارات المتتالية لمجلس الأمن.

إن البيان السياسي الذي اتفق عليه وزراء الخارجية الثلاثة زائد ٣ بتأييد من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، يوضح بجلاء أننا ما زلنا ملتزمين بالتوصل إلى حل تفاوضي، استنادا إلى الاقتراحات البعيدة الأثر التي اتفقت عليها البلدان الستة، في فيينا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والتي ما فتئنا منذئذ نناشد إيران أن تقبلها.

ومن شأن اقتراحنا أن يعطي إيران كل ما تحتاجه لتطوير برنامج حديث لتوليد الطاقة النووية المدنية، بما في ذلك ضمانات ملزمة قانونا فيما يتعلق بإمدادات الوقود النووي. وسيوفر الاقتراح لإيران أساسا لتغيير علاقتها مع جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة. ومما يدعو للأسف الشديد أن إيران، وعلى مدى الأشهر الـ ٢٠ الماضية، تجاهلت اقتراحنا.

وينبغي لقادة إيران أن يستمعوا إلى ما يقوله المجتمع الدولي بدلا من خداع شعبهم بإساءة تقديم إجراءاتنا وإساءة عرض تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامجهم النووي. وأشيد بجهود المدير العام للوكالة ومسؤوليها، غير أن عدم قيام إيران بما هو مطلوب منها، كما تشير الوكالة إلى ذلك بوضوح، لا يترك أمامنا أي خيار عدا السعي إلى اتخاذ مجلس الأمن لتدابير أخرى.

وهذه التدابير الإضافية تعزز اليوم القيود المفروضة على الأفراد والكيانات المرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة إيران النووية الحساسة من حيث الانتشار، وببرنامجها المتعلق بالقذائف التسيارية. وتزيد الاحتراز من أنشطة المصارف الإيرانية، لا سيما مصرفي ميلي وصادرات، اللذين نعتقد أنهما يشاركان في أنشطة حساسة من حيث الانتشار، وتنص على حكم متعلق بإجراء فحص متأن للالتزامات الجديدة المتعلقة بمنح إيران ائتمانات وضمانات للتصدير، وتشجع الدول الأعضاء على تفتيش البضائع الواردة إلى إيران أو الخارجة منها، عندما تكون هناك دواع للاعتقاد بأن مواد محظورة يجري نقلها.

وباعتماد مجلس الأمن لهذا القرار، يكون قد واصل نهجه التصاعدي والمتناسب، الذي يمارس الضغط بصورة تدريجية على إيران بغية معالجة الشواغل المشتركة على نطاق واسع إزاء برنامجها النووي. وعلى الرغم من رفض إيران

الانخراط حتى الآن، فإن الحكومة البريطانية تحث قادة إيران على اغتنام الفرصة لتعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، والتعاون تعاونا تاما مع الوكالة، مما سيمهد السبيل لتعليق الجزاءات والبدء بمفاوضات ستعود بمنافع بعيدة الأثر على الشعب الإيراني، وستعزز الاستقرار في الشرق الأوسط. وإذا لم تغتنم إيران هذه الفرصة، فإن مجلس الأمن، كما ينص القرار على ذلك بوضوح، ملتزم بتنفيذ تدابير إضافية أخرى.

وبهذا القرار الجديد، يعيد مجلس الأمن التأكيد على الخيار الواضح المتاح لزعماء إيران: إما التعاون مع المجتمع الدولي والاستفادة من منافع إقامة علاقات طبيعية مع سائر بلدان العالم، أو مواصلة برنامجهم النووي دون مراعاة للشواغل الدولية، وزيادة استفحال عزلتهم على الصعيد الدولي. والخيار بيد زعماء إيران. وتأمل الحكومة البريطانية أن يختاروا الطريق الإيجابي. فالشعب الإيراني لا يستحق أقل من ذلك.

السيد لاكرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باعتماد القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) بأغلبية كبيرة جدا – بل بما يقارب الإجماع. وقد جاء القرار نتيجة لنهج جماعي قاد مؤلفيه الثلاثة – فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا – وكذلك الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وفي النهاية المجلس ككل، إلى اعتباره ضروريا لإرسال رسالة واضحة وحازمة إلى إيران.

لماذا نحن هنا؟ إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضع نظاما يرتكز إلى الثقة، والذي تشكل فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية حجر الزاوية. وهذه الثقة ضرورية لضمان أمننا. وهي كذلك الشرط الذي يسمح للجميع بالتمتع بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية. إنه ليس نظاما تعسفيا، بل يقوم على حقائق ملموسة.

لقد أخفت إيران برنامجا نوويا سريا لمدة ٢٠ عاما، منتهكة بذلك اتفاقها بشأن الضمانات وبدون استعماله في الأغراض المدنية على نحو موثوق منه. وقامت بتطوير هذا البرنامج من خلال شبكة خدمت برامج عسكرية في أنحاء العالم. ولم تكشف عن المعلومات بمبادرة منها، وظلت تتعاون مع الوكالة بشكل متقطع فقط منذ أن اكتُشف أمرها. وبينما كان يجري التخصيب لصنع المواد الانشطارية، كانت إيران تعمل على العديد من التقنيات التي يمكن استعمالها في تطوير أسلحة نووية. وفي عام ١٩٨٧، تلقت إيران واحتفظت بوثيقة عن تحويل غاز سادس فلوريد اليورانيوم إلى يورانيوم معدني وعن قولبة اليورانيوم المعدني المخصب في أشكال نصف كروية، ليس لها أي استعمال إلاّ في تصنيع الأسلحة النووية. وتنشط إيران كذلك في تطوير القذائف البعيدة المدى.

ونظرا لهذا الوضع المقلق، فإن طلبات المجتمع الدولي لاستعادة الثقة – وهي طلبات أكد عليها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن في قراراته ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) – طلبات بسيطة ومفهومة من قبل الجميع. ويجب على إيران تعليق أنشطتها الحساسة، وتوفير الشفافية الكاملة بمقتضى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتسليط الضوء على المسائل العالقة.

وإذ نأخذ بالاعتبار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذا كان في مقدور أي شخص انتهاك اتفاقات الضمانات، ورفض تنفيذ قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، والقيام بأنشطة خطيرة على ذلك الأساس، فإن نظام الضمانات برمته سوف يتعرض للخطر. إننا لا نستطيع تحمل ذلك في حين أن الطلب على الطاقة النووية هو الآن أكبر منه في أي وقت مضى لأن التنمية على الصعيد العالمي تتطلبها.

وبالطبع، إن رفض حق إيران في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية غير وارد عندما تلبي التزاماتها الدولية. إن فرنسا، الملتزمة بتوزيع هذه الطاقة، حساسة بصورة خاصة إزاء هذه المسألة، لكن يجب أن نضع في اعتبارنا الأخطار التي من شأنها أن تنجم فيما يتعلق بتنفيذ إيران لسياسة الأمر الواقع. وفي هذه المنطقة المحفوفة بالمخاطر، سيزيد ذلك من خطر المواجهة وهذا ما نرغب في تفاديه قبل كل شيء.

إن مجلس الأمن يجتمع اليوم للمرة الرابعة بخصوص هذه المسألة لأنه لاحظ أن إيران لم تحترم بعد التزاماتها. والتقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية زاد من قلقنا مرة أخرى. فلقد خلص المدير العام إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع حتى الآن اتخاذ موقف من طبيعة ومدى البرنامج النووي الإيراني، ودعا إيران مرة أخرى إلى بناء الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامجها وتنفيذ طلبات مجلس الأمن.

وهناك جانب جديد ومقلق تطور بصورة مفصلة في التقرير هو أنشطة إيران العسكرية المفترضة. فالمدير العام يصفها بأنها قضية تشكل قلقا بالغا. وإذا أردنا مواصلة الثقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليس أمامنا خيار سوى اعتماد جزاءات ضد ذلك البلد. وفي هذا الصدد، أعبر كذلك عن موقف جمهورية ألمانيا الاتحادية.

إن قرار اليوم يضيف أسماء جديدة إلى قائمة الناس أو الكيانات الخاضعة لتجميد الأصول بسبب ارتباطها بأنشطة الانتشار الإيرانية. إنه يفرض حظر السفر على أولئك المشاركين بشكل وثيق ويمنع إيران من الحصول على المواد المزدوجة الاستعمال. ويدعو إلى الحيطة في التعاملات مع البنوك الإيرانية، وبصورة خاصة بنكي ميلي وصادرات. وللسبب نفسه، يطالب بتحديد منح ائتمانات التصدير إلى إيران. وأخيرا، يشجع الدول على ضمان ألاّ يشمل الشحن المنقول جوا أو بحرا بواسطة شركتين إيرانيتين مشتركتين في التهريب مواد محظورة.

ورغم كل هذا، فإن منهجنا ليس منهجا عقابيا. فالجزاءات تهدف إلى ضمان مصداقية نهجنا، لكن الأولوية بالنسبة لنا هي إيجاد حل دبلوماسي. ويشير مجلس الأمن إلى أن الجزاءات ستعلق إذا احترمت إيران واجباتها احتراما تاما. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عرضنا مع شركائنا الألمان والبريطانيين والأمريكيين والروس والصينيين على إيران مقترحا للتعاون السياسي والاقتصادي والنووي. ولم ترغب إيران في النظر في ذلك العرض. إننا نطلب منها على وجه السرعة مرة أخرى أن تقوم بذلك. وهذه هي أيضا الرسالة التي بعث بها إلى إيران وزراء خارجية ألمانيا والصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي، والتي قرأها في وقت سابق سفير المملكة المتحدة.

وبالتالي نحن نمد مرة أخرى يدا إلى الشعب الإيراني آملين أن يقبلها زعماؤه.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة باعتماد القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨). إن انتهاك إيران لقرارات مجلس الأمن ليس مستمرا فحسب، بل هو يتعمق. فبدل تعليق أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته كما طلب المجلس، اختارت إيران التوسع بصورة كبيرة في عدد أجهزة الطرد التي تشغلها وتطوير جيل جديد منها، واختبار أحدها بالوقود النووي. وتواصل إيران بناء مفاعلها للأبحاث الذي يستعمل الماء الثقيل في آراك، وهو مصدر محتمل للبلوتونيوم الذي يمكن استعماله في صناعة الأسلحة، وهي لم تنفذ بعد البروتوكول الإضافي.

ومرة أخرى، لم تقم إيران بالاختيار الذي كان يأمله العالم؛ ومرة ثانية، لم يكن أمام مجلس الأمن أي خيار غير أن يتصرف. فالمسألة هي أمن منطقة حيوية من العالم ومصداقية مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية وهما يسعيان إلى قيام إيران بالوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي.

ويذكر التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران لم تف بالتزامها بالكشف التام عن برنامج أسلحتها النووية في الماضي. وبالنسبة لصلب المسألة وهو ما إذا كان برنامج إيران النووي برنامجا سلميا بصورة قاطعة، أظهر التقرير عدم إحراز تقدم جدي. لقد عرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إيران وثائق تم جمعها خلال فترة من السنوات من عدد كبير من الدول الأعضاء ومن تحقيقات الوكالة نفسها. وشرحت الوثائق بالتفصيل جهود إيران في تطوير رأس نووي حربي، بما في ذلك تصميمات لمركبة إطلاق القذائف، وأظهرت احتمال وجود أنشطة أخرى غير معلنة تستعمل فيها مواد نووية. وقالت إيران إن هذه الوثائق لا أساس لها ومزورة، لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تشاطرها هذا الاستنتاج.

وبدل الشعارات ولغة التشويش، يحتاج المجتمع الدولي إلى إجابات من إيران. ومن ناحيتنا، أود أن أسأل السلطات الإيرانية: ”لماذا كنتم تعملون سرا على تصميمات لرأس نووي حربي وعلى نسخة مصغرة منه ليركب على قذيفة – وكل هذا انتهاك لواجباتكم بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟ لماذا لا تخبرون الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالذي حدث ولماذا حدث؟“ ويجب أن يكون بوسع المجتمع الدولي بشأن مسألة بهذا القدر من الأهمية عالميا، أن يصدق إعلانات إيران بأن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية حصريا. ويجب على الزعماء الإيرانيين، كخطوة أولى، أن يوقفوا أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة، وأن يكشفوا على نحو تام عن جميع أعمال إيران المتصلة بالأسلحة. ونتفق مع الوكالة على أنه ريثما تعلن إيران عن جميع أنشطتها النووية وتوقف أعمالها المتصلة بالأسلحة لا يتسنى التحقق من الطابع السلمي للأنشطة النووية لإيران.

ولم تنفذ إيران البروتوكول الإضافي تنفيذا تاما بعد، وهذا هو الشيء الذي تطلبه الوكالة لتقرير الأنشطة غير المعلنة الأخرى التي يجري الاضطلاع بها. وأود أن أسأل زعماء إيران: لماذا لا تنفذون الضمانات الإضافية تنفيذا تاما؟ ماذا تخبئون؟ وما دامت الحكومة الإيرانية تلتزم السرية بشأن أنشطتها النووية، وترفض تنفيذ البروتوكول الإضافي، لا بد أن نتوصل حتما إلى استنتاج مؤداه أن إيران تخفي أعمالا تتعلق بالأسلحة، وبالتالي تحافظ على خيارات لبرنامج للأسلحة النووية أو تضع مثل هذه الخيارات. إن إيران تود منا أن نصدق أن برنامجها النووي سلمي، ولكن يجب عليها أن تتوخى الشفافية مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لها أن تنفذ البروتوكول الإضافي كما طالبها بذلك المجلس والوكالة مرارا.

ويذكر التقرير الأخير للوكالة أن إيران لم تعلق أنشطتها النووية الحساسة. لقد طلب هذا المجلس من إيران، طيلة ما يقرب من عاملين الآن، أن تعلق جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب، وإعادة المعالجة، والماء الثقيل. ولزيادة حوافز إيران على التعاون مع المجلس، فرضنا جزاءات، أضاف إليها المجلس جزاءات أخرى اليوم. وأود أن أطرح على الزعماء الإيرانيين السؤال التالي: إذا كان هدفكم هو توليد الطاقة النووية للأغراض السلمية، لماذا تخطبون ود العزلة الدولية المتزايدة، والضغط الاقتصادي، وغير ذلك، لهدف مزعوم يمكن تحقيقه بيسر أكبر وتكلفة أقل بالحل الدبلوماسي الذي نطرحه ويطرحه آخرون؟

ولم يرد السفير الإيراني على السؤال الذي طرحته. وكرس ملاحظاته لتشويه السجل الرسمي للوكالة الدولية

للطاقة الذرية. وذكر صراحة أن إيران لن تمتثل لطلب المجلس تعليق عملية التخصيب. وما زالت إيران تقدم على الخيار الخاطئ، وعلى اختيار سبيل التحدي، وعلى صرف الانتباه عن برنامجها النووي باستغلال محنة الفلسطينيين الأبرياء وتوجيه اللطمات إلى إسرائيل.

وأود من الشعب الإيراني وغيره من الشعوب عبر العالم أن يعرفوا أن الولايات المتحدة تعترف بحق إيران في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي أن يعلموا أن الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وألمانيا عرضوا على إيران أن يساعدوها في تطوير الطاقة النووية المدنية، إذا امتثلت لطلب مجلس الأمن – وهو طلب معقول جدا – بتعليق التخصيب. وينبغي أن يعلموا أن صفقة الحوافز المسماة د ٥ + ١ تتضمن تقديم الدعم الدولي النشط لبناء مفاعلات لتوليد الطاقة بالماء الخفيف من أحدث طراز، وتوفير وصول موثوق به إلى الوقود النووي.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا توريد روسيا للوقود لوحدة الطاقة النووية الإيرانية في بوشهر. ويكشف توفير ذلك الوقود عن زيف زعم إيران بأنها تحتاج إلى تخصيب اليورانيوم لأغراض الطاقة النووية المدنية. وهناك الآن ما مجموعه ١٧ بلدا تولد الطاقة النووية اليوم تشتري الوقود اللازم لها من السوق الدولية بدلا من قيامها بأنفسها بتخصيب اليورانيوم. ومن شأن العرض الروسي أن يوفر الوقود لإيران بطريقة موثوق بها، وألا يسهم في الانتشار.

وينبغي لإيران أن تفعل ما فعلته دول أخرى لتبديد أي شكوك في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. لقد اتخذت دول عديدة القرار بالتخلي عن برنامج إنتاج السلاح النووي؛ واثنتان منهما تجلسان في المجلس اليوم كزميلين لي: جنوب أفريقيا وليبيا. ومن بين البلدان الأخرى التي أقلعت عن المطامح السابقة في إنتاج الأسلحة النووية البرازيل، والأرجنتين ورومانيا، وأوكرانيا، وكازاخستان. ولم تعتبر تلك البلدان أن أمنها قد انتقص نتيجة لقراراتها – والواقع أن بوسع المرء أن يقول بسهولة إن أمنها قد تعزز – ولم تفقد حقها في تطوير الطاقة النووية. ونحث إيران على أن تسلك نفس الطريق الذي اختارته تلك البلدان.

ولدى المجتمع الدولي مبرر قوي للشعور بالقلق إزاء أنشطة إيران للحصول على القدرة لإنتاج الأسلحة النووية. فالنظام الإيراني الحالي يمكن، إذا ما تزود بأسلحة نووية، أن يشكل خطرا محتملا أكبر على المنطقة والعالم. وتمثل الحكومة الإيرانية قوة لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط الأوسع وما وراءه. وما برحت إيران، على عكس ما يرد في بياناتها، توفر التمويل والدعم للإرهابيين والمتشددين للقيام بعمليات في لبنان، والأراضي الفلسطينية، والعراق، وأفغانستان. وأدت المساعدة التي تقدمها إلى مقتل مدنيين أبرياء لا حصر لهم. وأدلى رئيس إيران بالعديد من البيانات المقيتة التي تؤيد هدف تدمير دولة عضو في الأمم المتحدة.

وبسبب تلك العوامل، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لإيران بإنتاج أسلحة نووية. وإذا ما واصلت إيران السير على الطريق الذي تمضي فيه الآن، من المحتمل أن تؤجج أنشطة الانتشار في المنطقة، ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى اندثار نظام عدم الانتشار ذاته.

ويوضح البيان الوزاري الذي وافق عليه الأعضاء الدائمون الخمسة في المجلس وألمانيا أننا ما زلنا ملتزمين بالتوصل إلى حل دبلوماسي. وإذا كانت إيران تتشاطر ذلك الالتزام، فإنها ستعلق أنشطتها للتخصيب وإعادة المعالجة، وستسمح للدبلوماسية بالنجاح. ولا يسرنا، وإنما يؤسفنا، أن نتخذ قرارا آخرا لفرض جزاءات. غير أن تصويتنا اليوم يبرهن على أن المجلس سيتخذ الإجراء المناسب عندما تنتهك البلدان التزاماتها الدولية. ونأمل أن تدخل إيران في

مفاوضات بناءة بشأن مستقبل برنامجها النووي. وسيكون لهذه المفاوضات، في حالة نجاحها، مزايا عميقة لإيران وللشعب الإيراني.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه رسالة إلى شعب إيران. إن أمريكا تحترمكم وتحترم بلدكم العظيم. ونود أن يكون بلدكم شريكا كاملا في المجتمع الدولي. وكما قال الرئيس بوش فإن إيران إذا ما احترمت التزاماتها الدولية، لن يكون لها شريك أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): اتخذ مجلس الأمن توا قرارا جديدا بشأن المسألة النووية الإيرانية. وهذا هو القرار الرابع لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وهو لا يكشف عن القلق الدولي إزاء هذه المسألة فحسب، وإنما ينم أيضا عن أمل كل الأطراف في التوصل في وقت مبكر إلى تسوية للمسألة عن طريق المفاوضات الدبلوماسية.

وتتسم التطورات المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية حاليا بأنها مختلطة. فمن ناحية، يعلن التقرير الأخير الصادر عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوكالة يمكنها أن تؤكد عدم حدوث تحويل للمواد النووية المعلنة في إيران، وأنها ليست لديها معلومات محددة بشأن احتمال وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة الآن في إيران. كما أوضحت إيران مجموعة من المسائل المعلقة مثل تلوث اليورانيوم، وتجارب البولونيوم، ووثيقة معدن اليورانيوم، وقدمت معلومات مماثلة لتلك التي قدمتها من قبل عملا بالبروتوكول الإضافي. وترحب الصين بالتعاون المشار إليه من قبل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ناحية أخرى، يشير التقرير أيضا إلى أن إيران لم تعلق أنشطة تخصيب اليورانيزم، وفق ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن، وأنها بدأت تطوير جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي، وأنها تواصل بناء مفاعلها للماء الثقيل وإنتاج الماء الثقيل، في حين أن مسائل تتعلق بالأبعاد المحتملة للبرنامج النووي لإيران لا تزال معلقة.

وبالنظر إلى أنه لم يتسن بعد كسر الجمود بشأن المسألة النووية الإيرانية، يطالب المجتمع الدولي على نحو متزايد بزيادة الجهود الدبلوماسية، على أمل أن تتوصل الأطراف المعنية إلى انفراجة في القريب وأن تعود بالمسألة مرة أخرى إلى مسار التسوية.

وفي ظل هذه الخلفية، اتخذ مجلس الأمن مرة أخرى قرارا جديدا بشأن المسألة النووية الإيرانية. وهو، شأنه شأن القرارات الثلاثة السابقة، لا يستهدف عقاب إيران، وإنما يرمي إلى حثها على العودة إلى طاولة المفاوضات ومن ثم تنشيط جولة جديدة من الجهود الدبلوماسية. وتدابير الجزاءات لا تستهدف الشعب الإيراني ولن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والمالية العادية بين إيران والبلدان الأخرى. وجميع تدابير الجزاءات يمكن الرجعة فيها. أي إذا علقت إيران تخصيب اليورانيوم وأنشطة إعادة المعالجة وامتثلت للقرارات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمجلس الأمن، فإن الجزاءات ستعلق بل وستلغى.

وتود الصين أن تؤكد مجددا على أن فرض الجزاءات لا يمكن أبدا أن يحسم المسألة بشكل أساسي. وإنها لا يمكن أن تكون وسيلة لتشجيع المصالحة والمفاوضات. ويبقى أفضل سبيل لتسوية المسألة هو المفاوضات الدبلوماسية. ونناشد جميع الأطراف المعنية اتخاذ موقف مسؤول وبناء بدرجة عالية، وإبداء المرونة اللازمة على النحو المناسب، وإفساح المجال الكامل للمبادرة والإبداع وإظهار التصميم والصدق في استئناف المفاوضات.

ونناشد الأطراف بذل جهود مستمرة لتعزيز المساعي الدبلوماسية الشاملة، والسعي لإيجاد حل لا يكفل حق إيران

في الاستخدام السلمي للطاقة النووية فحسب، بل يعالج أيضا الشاغل الدولي حيال منع الانتشار النووي، ويسعى جاهدا للتوصل إلى حل مبكر وطويل الأجل وشامل ومناسب للمسألة النووية الإيرانية. ونناشد إيران الامتثال الكامل لقرارات الوكالة ومجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

تعد وزراء خارجية البلدان الستة بيانا مشتركا، أكدوا فيه مجددا على التزامهم بتسوية المسألة من خلال المفاوضات الدبلوماسية وأعربوا عن استعدادهم لتعزيز الجهود الدبلوماسية واتخاذ نهج خلاقة بغية التيسير الفعال لاستئناف المفاوضات. والصين يحدوها الأمل في أن تغتنم جميع الأطراف المعنية الفرصة، وأن تشارك في الاتصالات والحوار على نحو وثيق على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وزيادة الثقة المتبادلة والحد من التصورات الخاطئة، ومعالجة كل طرف لشواغل الطرف الآخر والسعي إلى اتخاذ نهج يكون مقبولا للجميع من أجل استئناف المفاوضات.

والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف بغية الإسهام في التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية الإيرانية.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن وفدي يتفهم موقف إيران فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره، ولكننا نشعر بأسف عميق للصفات التي استخدمها الممثل الدائم لإيران. ولا يمكن أن نقبل، بالنسبة لهذه الحالة، أن يتهم مجلس الأمن بأنه مجرد أداة لبعض البلدان وقوله إن الإجراء الذي يتخذه المجلس إجراء غير قانوني وغير شرعي.

ومع أننا نعترف بقيمة التقدم المحرز فيما يتعلق ببناء الثقة، فإننا نرى أنه ما زالت توجد مجالات من عدم الامتثال من جانب إيران فيما يتعلق بقرارات المجلس. وكوستاريكا مقتنعة بأن القرار الحالي نتيجة لازمة لعدم الامتثال للقرارات السابقة لهذا المجلس.

وبالنسبة لكوستاريكا، يشكل عقد المجلس لجلسة بشأن منع الانتشار فرصة للإدلاء ببعض التعليقات على المسائل المتعلقة بنزع السلاح. وأن النهج الاستراتيجي لمنع الانتشار يقوم على التزامين أساسيين هما: استعداد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لعدم حيازة تلك الأسلحة، وقرار الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تخفض ترساناتها بشكل تدريجي.

إن عددا مزيدا من الدول قد يمتلك الأسلحة النووية إذا لم يوجد نظام يهدف إلى منع الانتشار. ولكن ذلك النظام لم يتمكن بشكل كامل من وقف ذلك الانتشار. وبعض البلدان التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم بتطوير برامج للأسلحة النووية مع الإفلات الكامل من العقاب، وأصبحت شبكات إجرامية حقيقية تشارك في السوق السوداء للتصميمات النووية والتكنولوجيا والمواد مع نفس الإفلات من العقاب، بل ومع تسامح بعض الدول.

وفي مجال نزع السلاح، إن ما لدينا هو تاريخ للفرص الضائعة لتخفيض التهديدات النووية. ونافذة الفرصة التي فتحت بنهاية الحرب الباردة لم تستغل إلا جزئيا. وتقدر بعض الدراسات أنه في عام ٢٠١٢ سيبقى موجودا أكثر من ثلث القوة التدميرية النووية التي كانت قائمة في نهاية الحرب الباردة. وفضلا عن ذلك، لم يتم القيام بعمل يذكر للحد من سباقات التسلح في المستقبل وما زال مفهوم القوة الرادعة يحظى بكل قيمته الإستراتيجية بالنسبة للدول النووية.

وإذا أردنا أن نحرز تقدما فعليا في مجال نزع السلاح غدا، من الحتمي أن نبدأ اليوم بتهيئة الظروف الفعالة لمنع الانتشار. ولا نشير فقط إلى وقف الانتشار الأفقي، بمعنى

بروز دول نووية جديدة. فالأمر اللازم أيضا هو منع ووقف الانتشار الرأسي، بمعنى التطوير المستمر للتكنولوجيا الجديدة التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع المنافسة وعدم الثقة والخوف بين الدول.

ولذلك السبب، لا يمكننا أيضا أن نؤيد سلوك بعض الدول التي تطالب الآخرين بالامتثال لالتزاماتهم الناشئة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بينما تتجاهل بعض مسؤولياتها هي نفسها. وكلتا المعاهدتين تشكلان جزءا من بنية معقدة للثقة المتبادلة التي لا تعترف بالالتزامات المتفاوتة. ومن الضروري منع الانتشار الأفقي والرأسي على حد سواء، وتشجيع وفاء الجميع بالتزاماتهم وفقا لهاتين المعاهدتين، وإدانة أي محاولة للإخلال بهذه الثقة المتبادلة.

ونرى أن الأمر اللازم أيضا هو إحراز تقدم في مجال نزع السلاح بغية تهيئة بيئة مفضية إلى منع الانتشار، لأنه لا يوجد حافز يذكر لمنع الانتشار في بيئة دولية لم يحرز فيها تقدم يذكر في مجال نزع السلاح ومع ضمانات ضعيفة لعدم استخدام الأسلحة النووية الموجودة.

وفي هذا السياق، نشارك في الاعتقاد بأن هناك حاجة إلى وجود شفافية وخطة مستدامة وموثوق بها لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، على النحو الذي اقترحه وزير الدفاع البريطاني دزموند براون حينما خاطب مؤتمر نزع السلاح الشهر الماضي. ونتفق معه على ضرورة إنشاء دورة حميدة يمكن فيها للتقدم في نزع السلاح والتقدم في منع الانتشار أن يؤازر كل واحد منهما الآخر.

ولعل هذه هي الطريقة التي يمكن بها وقف منطق العقود الأخيرة، التي حصل فيها، بالرغم من العديد من الجهود، انتشار رأسي وأفقي، ولكن لم يحرز سوى القليل من التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

وفي هذه الحالة، فعلى المجتمع الدولي المطالبة بإحراز تقدم في نزع السلاح، وتحسين قواعد ونظم التحقق، واتخاذ إجراءات قوية في مواجهة أي تهديد للانتشار في المستقبل. وفي مجال الأسلحة النووية، من الأفضل أن نبالغ في توخي الحذر؛ وإلا، يمكن أن نشهد محرقة غير مسبوقة.

واليوم، كما هو الحال في الماضي، تحترم كوستاريكا حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولكننا نرى أن هذا الحق يتوقف على الوفاء بجميع الالتزامات الدولية في هذا الشأن. وفي ذلك الصدد، فإن الحق في تخصيب اليورانيوم نشاط مشروع إذا كان نطاقه وأهدافه خاضعة لإشراف دولي كامل من خلال عمليات تتسم بشفافية تامة. ونعتقد أن ذلك ليس حال البرنامج النووي الإيراني، ولهذا السبب نحن مضطرون إلى تأييد القرار الذي صوتنا عليه اليوم. وبالرغم من السياق الذي لا نعتبره سائغا، نشعر بالسرور البالغ للنوايا المعلنة لإيران في مواصلة العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي الوفاء بمتطلباتها. ويحدونا الأمل في أن نشهد قريبا اليوم الذي يمكن أن نتحقق فيه من وفاء إيران بجميع التزاماتها، ويتمكن فيه المجتمع الدولي من التعاون مع إيران بغية تعزيز رفاه شعبها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأسف لأنهم يحتجون بالحالة الحرجة في غزة وفي جنوب إسرائيل بوصفها رأس الرمح في موضوع لا علاقة له البتة بهذه الحالة. وتكلمت كوستاريكا في هذا المجلس لتعرب عن قلقها حيال الحالة الإنسانية البشعة في المنطقة وأيضا أدانت الهجمات على المناطق الواقعة في جنوب إسرائيل. ولقد انتقدت كوستاريكا صمت المجلس عن هذه المسألة، ونحن نرفض مجددا الاستشهاد بتلك الحالة اليوم بقصد مهاجمة المجلس.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): كما يذكر الأعضاء، فإن بوركينا فاسو، ومنذ بداية نظر

المجلس في هذه المسألة، أعلنت تحفظاتها بشأن النظر في مشروع قرار قبل نشر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن برنامج إيران النووي، لأن بلدي، من حيث المبدأ، وباعتباره طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقر بحق كل بلد في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية. ويستتبع ذلك أنه لا يمكننا أن نؤيد أي نشاط للانتشار النووي.

وبعد النظر في تقرير المدير العام للوكالة الدولية، نلاحظ أنه، وفي ظل غياب التعاون التام والكامل من إيران، لم تتمكن الوكالة من تحديد الطابع الدقيق للبرنامج النووي الإيراني تحديدا واضحا. ونحن نأسف بشدة لموقف إيران، لأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ملزمة تماما بالكشف عن تلك المعلومات. لقد ازدادت شكوكنا جراء وصف التقرير لأنشطة مرتبطة بتخصيب اليورانيوم وتطوير أجهزة طرد مركزي من الجيل الجديد. علاوة على ذلك، أشارت الوكالة إلى رفض إيران تنفيذ أحكام بروتوكولها الإضافي المتعلقة بتوفير المعلومات الوصفية على وجه السرعة.

وفي ضوء كل هذه الحقائق، ومن منطلق هدف وحيد هو تشجيع طهران على بذل جهد أكبر للتعاون الكامل مع الوكالة، بما في ذلك عن طريق توفير معلومات محددة عن برنامجها النووي، صوتت بوركينا فاسو لصالح القرار. وبالنسبة لوفد بلادي، فإن الغرض من هذه التدابير الإضافية ليس خنق إيران أو الإضرار بها – ناهيك عن تجريمها – بل هو ببساطة تشجيعها على أن تكون أكثر تعاونا مع الوكالة وأن تظهر شفافية في برنامجها النووي.

ورغم تأييدنا لهذا الخيار، إلا أننا ما زلنا مقتنعين بوجوب استمرار الحوار مع إيران من أجل إقناعها، من خلال المفاوضات، بأن واجبها – ومصالحها – تكمن في الامتثال الكامل لنظام الضمانات التابع لمعاهدة عدم الانتشار بغية استعادة ثقة المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق نؤيد بيان البلدان الستة، الذي تؤكد فيه رغبتها في تشجيع المزيد من الحوار والتعاون مع إيران. ونرى أن تلك المبادرة مُرضية ونؤيدها بالكامل، لأننا ما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن حل المسألة الإيرانية بالكامل إلا من خلال المفاوضات.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت بلجيكا لصالح القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، ونحن نرحب باتخاذه بأغلبية كبيرة جدا. وباهتمام كبير، أحاطت بلجيكا علما بالبيان الذي أصدره وزراء خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وبتأييد الممثل السامي للاتحاد الأوروبي.

وتعرب بلجيكا عن أسفها لأن إيران لم تمتثل بعد لقرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم والمشاريع المرتبطة بالماء الثقيل، أو للتدابير التي حددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتلاحظ بلجيكا أن المدير العام للوكالة يخلص في تقريره الصادر في ٢٢ شباط/فبراير إلى أنه لم يتمكن مرة أخرى من تقديم ضمانات بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في إيران، أو ضمانات بشأن الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني.

وتعتبر بلجيكا أن هذا القرار الجديد جزء من نهج تدريجي في اعتماد الجزاءات المتناسبة والمحددة الهدف والقابلة للإلغاء؛ فنحن نسعى قبل كل شيء إلى حث السلطات الإيرانية على اتخاذ موقف أكثر تعاونا وشفافية من أجل استعادة الثقة. وتؤكد بلجيكا أن مسار المفاوضات بحسن نية لا يزال مفتوحا أمام إيران على أساس المقترحات التي قُدمت إليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): تأسف بنما لأنه يتعين علينا مرة أخرى أن نواجه قرارا بفرض جزاءات على إيران. وكما ذكرنا خلال المفاوضات السابقة، نحن نرى أن فرض تدابير قسرية يدل على فشل الدبلوماسية في هذه القضية. وأشدد على أن هذا فشل من كل الأطراف، وليس فقط ممن يبحثون منا عن الوضوح بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني من أجل التوصل إلى تقدم ملموس نحو إيجاد تسوية لهذه الحالة المثيرة للقلق.

وقرارنا بالتصويت لصالح القرار الذي اتخذ اليوم قد استند إلى المنطق التالي. إن إيران دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٠، ولذلك يجب أن تلتزم بالقيود المفروضة على إنتاج وتطوير وانتشار الأسلحة النووية. وتقر بنما بأنه يحق لإيران، في إطار معاهدة عدم الانتشار، أن تطور الطاقة الذرية للأغراض السلمية وأن تقوم بالعمليات التي لا غنى عنها لهذا الغرض، مثل تخصيب اليورانيوم. ولكن ممارسة هذا الحق تشمل التزامات بنفس القدر من الأهمية، ولا سيما عمليات التفتيش المفتوحة والشفافة التي تقوم بها الوكالة للأنشطة والعمليات المرتبطة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، أرى أن الوقت مناسب لترديد عبارات من أحدث تقرير للوكالة:

> ”وفيما يتعلق ببرنامج إيران الحالي، يجب عليها أن تواصل العمل على تعزيز الثقة بنطاقه وطبيعته. وتقتضي الثقة بالطابع السلمي البحت لبرنامج إيران النووي أن تكون الوكالة قادرة على توفير الضمانات ليس فيما يتعلق بالمواد النووية المعلن عنها فحسب ولكن، وعلى نفس القدر من الأهمية، فيما يتعلق بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في إيران“.

ويمضي التقرير فيقول:

> ”رغم أن إيران وفرت بعض المعلومات التفصيلية الإضافية عن أنشطتها الحالية في كل حالة على حدة، لن تتمكن الوكالة من إحراز تقدم نحو توفير ضمانات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في إيران قبل التوصل إلى بعض الوضوح بشأن طبيعة دراسات [الملح الأخضر] المزعومة، ودون تنفيذ البروتوكول الإضافي“.

باختصار، وكما يذكر التقرير، ”لا تستطيع الوكالة حتى الآن أن تحدد الطبيعة الكاملة للبرنامج النووي الإيراني“.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ والجدير بالثناء في العملية، ترمي بنما أنه ما لم يكن لدينا وضوح شامل بشأن النطاق الحالي للبرنامج النووي، فلن تكون إيران قد أوفت بالتزاماتها بشكل كامل.

وفي الختام، فإن مجلس الأمن قد طالب إيران بالإجماع بأن تعلق أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. ويسلم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران، ”خلافا لقرارات مجلس الأمن، لم تعلق أنشطتها ذات الصلة بالتخصيب“. ويمضي التقرير إلى تعداد الأنشطة الجاري تنفيذها حاليا من جانب إيران، بما يتعارض مع ما نصت عليه القرارات.

إن إيران لم تمتثل وما زالت تواصل عدم الامتثال لولاية مجلس الأمن، ضاربة عرض الحائط بالالتزامات التي يمليها ميثاق الأمم المتحدة على كل دولة عضو. ولا يجدي إيران أن تقول، مثلما فعلت اليوم، إنها علقت الأنشطة التي وافقت على تعليقها. وكما ورد في التقرير الذي اقتبست منه اليوم، فإن إيران لم تعلق الأنشطة التي يجب أن تعلقها وفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق.

ولهذه الأسباب، قررت بنما التصويت مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا. ولكننا نأمل أن هذه الحالة المثيرة للقلق ستجد حلا لها قريبا. ولن يسعدنا شيء أكثر من تجنب إيران مواجهة العواقب الصعبة الناجمة عن الجزاءات، مما سيجنب بقية العالم المهمة المؤسفة المتمثلة بفرض تدابير قسرية جديدة.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إن كرواتيا عضو مسؤول في جميع المنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا التعاون الأمني الدولي. وعلى سبيل المثال، فبوصفها عضوا نشطا في مجموعة موردي المواد النووية ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تولي كرواتيا أهمية بالغة لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فإننا نتابع عن كثب التطورات المتعلقة ببرنامج إيران النووي. ونحن نتشاطر بالكامل شواغل المجتمع الدولي الأوسع في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالقرار الذي اعتمد قبل قليل، فإن لدينا بعض النقاط التي تمثل مبادئ توجيهية.

إن لكل دولة الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولكنها يجب أن تمتثل للالتزامات الدولية. وفي حين أن بعض الاستنتاجات الواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبعث على الرضا، إلا أن التقرير في مجموعه لا يرسم صورة إيجابية. بل على النقيض من ذلك، جاء التقرير انتقاديا، من حيث أنه يشير بوضوح إلى أن طهران تجنبت الرد على أسئلة أساسية فيما يتعلق بمؤشرات على احتمال وجود بعد عسكري لأنشطتها النووية. وكما ذكرت الوكالة، فإن امتناع إيران عن تقديم رد واضح لا يدع مكانا للثقة في الطابع السلمي الحصري للبرنامج. وأكدت الوكالة كذلك أن هذه المسائل تثير قلقا بالغا، حيث أنها أساسية بالنسبة لتقييم وجود بعد عسكري محتمل لبرنامج إيران النووي. وفضلا عن ذلك، امتنعت إيران أيضا عن تنفيذ الأحكام ذات الصلة للقرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). كما أنها لم تعلق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وبدأت في تطوير جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي والمشاريع ذات الصلة.

ولذلك، وفي ضوء ما تقدم، صوت وفد كرواتيا مؤيدا لمشروع القرار. إننا نرحب باعتماده، كما ترحب كرواتيا بالتزام وزراء خارجية الدول الست بمواصلة بذل جميع الجهود الدبلوماسية من أجل حل المسألة.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أيدت روسيا القرار الذي اتخذ للتو. ويسعدنا أن نلاحظ أن العمل الجدي الذي اضطلعت به البلدان الستة، والذي أدرجت فيه آراء ومقترحات عدد من الأعضاء غير الدائمين في المجلس، قد تمخض عن نص متوازن ويرقى إلى مستوى المهام التي نحن بصددها.

والقرار، في حقيقة الأمر، يمثل إشارة سياسية إلى إيران بأن هناك حاجة إلى تعاونها مع المجتمع الدولي من خلال تنفيذ قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. وينبغي فهم هذه الإشارة بالترادف مع البيان الصادر عن وزراء خارجية البلدان الستة. ومن الأهمية أن تكون البلدان الستة مستعدة للتقدم بمقترحات إضافية للمحادثات، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يفيد إيران والمنطقة بأسرها، اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

ونحيط علما باعتراف مجلس الأمن والبلدان الستة بحقوق إيران المشروعة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد، أنه حالما تستعاد الثقة في الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي، فإن ذلك البرنامج سيلقى نفس المعاملة التي يحظى بها برنامج أي دولة طرف غير حائزة للأسلحة النووية.

وثمة نقطة مبدئية أخرى، وهي أن قرار المجلس اليوم، كما هو الحال بالنسبة للقرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، قد اتخذ وفقا للمادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فهو لم ينص على استعمال القوة بأي شكل من الأشكال. وينص القرار على أنه، سوف تعتمد تدابير إضافية من جانب المجلس على أساس سلمي حصري، عند الاقتضاء. وما زلنا على اقتناع بأن الحل الفعال لمشكلة إيران النووية لن يتأتى إلا في المجالات السياسية والدبلوماسية.

وروسيا تحبذ البحث عن نُهج جديدة للمحادثات. ونحن على استعداد، بالتعاون مع الشركاء في مجموعة البلدان الستة، لتيسير حوار جدي وعملي مع إيران من أجل تسوية جميع المسائل المعلقة بشكل فعال. ويحدونا الأمل في أن زعماء إيران سيحللون بعناية مضمون القرار الحالي ومحتوى البيان الصادر عن وزراء خارجية البلدان الستة، وأنها ستختار تلبية متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، وتواصل التفاعل النشط مع الوكالة وتساعد في إطلاق عملية مفاوضات تفضي إلى تسوية مشكلة البرنامج النووي الإيراني.

ومن الأهمية بمكان أن يظهر أعضاء مجموعة البلدان الستة رغبة مستمرة في التعاون البنّاء مع إيران. وقد بينت فحوى مناقشات اليوم في المجلس الحاجة إلى هذا النهج وأوضحته كذلك نتائج التصويت على القرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٥.